



تقرير حول تنفيذ

برنامج عمل اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي لفترة 2030-2026

1 الخلفية

بموجب المادة رقم 1 من القرار الصادر عن الدورة الرابعة عشرة للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي، صممت أمانة اللجنة استبياناً لرصد "عملية تنفيذ برنامج عمل اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي لفترة 2030-2026". وقد عمم هذا الاستبيان على مكاتب الإحصاء الوطنية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بتاريخ 16 يونيو 2026. كما أرسلت ثلاث رسائل تذكيرة عبر البريد الإلكتروني في 9 يوليو 2026 و 3 أغسطس 2026 و 18 أغسطس 2026 إلى جميع مكاتب الإحصاء الوطنية لحثها على إرسال ردها على الاستبيان إلى أمانة اللجنة في الوقت المحدد. وتستند الأسئلة الواردة في الجزء (أ) من الاستبيان إلى مؤشرات الأداء الرئيسية المحددة في برنامج العمل لفترة 2030-2026 (<https://www.oicstatcom.org/strategic-vision.php>). ولحدود 14 سبتمبر 2026، قدم 23 بلداً رده على الاستبيان بتعبئته إما جزئياً أو كلياً. وهذه البلدان هي ألبانيا وأذربيجان وبنغلاديش وبروناي دار السلام والكاميرون وكوت ديفوار ومصر وغيينيا والعراق والأردن والكويت وليبيا وماليزيا والمالديف وموزمبيق والنيجر وباكستان وفلسطين والمملكة العربية السعودية والسنغال وتركيا وأوغندا وأوزبكستان.

2 تنفيذ برنامج العمل لفترة 2030-2026

تقدم الفقرات الموالية من التقرير موجزاً للردود الواردة من الجهات المشاركة بخصوص الإجراءات الرئيسية تحت كل هدف استراتيجي وفق ما هو محدد في برنامج عمل اللجنة الإحصائية لفترة 2030-2026 وأيضا الأنشطة التي اضطلعت بها الأمانة بشأن الإجراءات الرئيسية المعنية.

المجال الاستراتيجي 1: تنسيق التعاون والعمل المشترك في مجال الإحصاءات

الهدف الاستراتيجي 1.1: تعزيز دور التنسيق الذي تضطلع به مكاتب الإحصاء الوطنية في إطار النظم الإحصائية الوطنية

لتقييم التقدم المحرز بخصوص هذا الهدف الاستراتيجي، تضمّن الاستبيان استفساراً يتعلق بوجود استراتيجية وطنية لتطوير الإحصاءات والإحصاءات الرسمية، ووجود مجالس إحصائية وطنية (أو أجهزة مماثلة) حيث تضطلع مكاتب الإحصاء الوطنية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي بدور التنسيق فيما بين باقي مكونات النظم الإحصائية الوطنية، وعدد الاجتماعات التشاورية وبرامج إشراك المستخدمين مع باقي مكونات النظم الإحصائية الوطنية.

ومن أصل 23 بلداً مشاركاً في الرد على الاستبيان، أفاد 14 بلداً أن استراتيجياتها الوطنية لتطوير الإحصاءات في طور التنفيذ في الوقت الراهن. وأشارت 6 بلدان إلى أنها بصدد تصميم الاستراتيجية أو في انتظار اعتمادها. وأورد بلدان (2) أن مدة العمل باستراتيجيتهما قد انتهت وليس ثمة خطط لصياغة استراتيجية جديدة، فيما لم يقدم بلد واحد (1) أي رد على السؤال.

وفيما يتعلق بالأسئلة المرتبطة ببرنامج العمل الخاص بالإحصاءات الرسمية، أكدت 18 جهة مجيبة أنها تتوفر على برنامج مفصل للإحصاءات الرسمية، وأشارت 3 جهات إلى أنها بصدد تصميم البرنامج أو في انتظار اعتماده.

وبخصوص السؤال "ما مدى مواءمة الاستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاءات وبرامج العمل الخاصة بالإحصاءات الرسمية (الحالية أو المخطط لها) مع متطلبات إطار المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة؟"، أكدت 8 جهات على مستوى عال جداً



الدورة الخامسة عشرة للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي جدة، المملكة العربية السعودية 30-29 سبتمبر 2026

من المواءمة، وأفادت 7 جهات أن مستوى المواءمة لديها عال، فيما ذكرت 6 جهات أخرى أن هناك مواءمة فقط على مستوى بعض الأجزاء. أبرزت جهة واحدة مشاركة في الاستبيان، والتي أفادت بوجود مستوى قوي من المواءمة، أن إطارها الوطني لرصد أهداف التنمية المستدامة حتى عام 2030 يجمع بين المؤشرات العالمية والمؤشرات البديلة والمؤشرات الوطنية، وأن البيانات متوفرة في الوقت الراهن بشأن ما يناهز ثلاثة أرباع هذه المؤشرات.

وبخصوص مسألة وجود مجلس إحصائي وطني أو جهاز مماثل حيث يمكن لمكتب الإحصاء الوطني الاضطلاع بدور المنسق فيما بين باقي مكونات النظام الإحصائي الوطني، أكدت 17 جهة مجيبة وجود هذا الجهاز في بلدانها، في حين أن 5 جهات أجابت بـ "لا". وقدمت إحدى الجهات المجيبة على الاستبيان وصفا لهيكل تنسيقي متعدد المستويات، حيث يكمل المجلس الوطني، المدعوم بلجنة تنفيذية، مجالس مماثلة على المستويين دون الوطني والمحلي.

وتعلق السؤال الأخير المخصص للهدف الاستراتيجي 1.1 بعدد الاجتماعات التشاورية و/أو برامج إشراك المستخدمين مع باقي مكونات النظم الإحصائية الوطنية لأعضاء اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي التي أجريت منذ أكتوبر 2025. وتباينت ردود الجهات الـ 18 المجيبة على الاستبيان، بحيث تراوحت بين الإشارة إلى تنظيم اجتماع سنوي دوري، بالإضافة إلى اجتماعات استثنائية عند الاقتضاء، والإفادة بتنظيم أكثر من 500 اجتماع أو دورة.

الهدف الاستراتيجي 2.1: النهوض بالتعاون والتنسيق بين اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي وباقي الجهات الوطنية والإقليمية والدولية الفاعلة في مجال إنتاج البيانات والإحصاءات

لرصد التقدم المحرز في إطار هذا الهدف الاستراتيجي، تضمن الاستبيان سؤالاً بخصوص عدد مذكرات التفاهم، أو ما شابهها، المبرمة مع باقي مكونات النظام الإحصائي الوطني والجهات الإقليمية والدولية الفاعلة في مجال الإحصاءات، وعدد المشاريع الإحصائية المنظمة بالتعاون مع هذه الجهات وقيمتها المالية، وعدد الاجتماعات أو ورشات العمل المتعلقة بمجال الإحصاءات التي نظمتها الجهة المجيبة أو شاركت فيها سواء على مستوى منظمة التعاون الإسلامي أو المستوى الدولي.

أفادت 19 جهة مشاركة في الاستبيان أنها وقعت مذكرات تفاهم أو ما شابهها من اتفاقيات مع باقي مكونات النظام الإحصائي الوطني والجهات الإقليمية أو الدولية الفاعلة في مجال الإحصاءات منذ أكتوبر 2025. وقدمت 15 جهة مجيبة على الاستبيان بيانات عن عدد مذكرات التفاهم أو الاتفاقيات المماثلة التي أبرمتها مع باقي مكونات النظام الإحصائي منذ أكتوبر 2025. هناك تفاوتات كبيرة بين الأرقام المبلغ عنها، إذ تراوحت بين 1 و 50 اتفاقية.

وبشأن عدد وقيمة المشاريع الإحصائية التي نظمت بالتعاون مع مكونات النظام الإحصائي الوطني وشركاء إقليميين أو دوليين في مجال الإحصاءات منذ أكتوبر 2025، فقد تراوح عدد المشاريع التي أبلغ عنها المشاركون في الاستبيان بين 1 و 11 مشروعاً. استعرض المشاركون في الاستبيان مجموعة كبيرة من مشاريع التعاون، بما في ذلك المسوحات العنقودية متعددة المؤشرات وغيرها من مسوحات الأسر المعيشية، ومشاريع سجلات الأعمال والإحصاءات الزراعية، وقياس الفقر والإحصاءات الجندسية، التي نُفذت مع شركاء مثل اليونيسف، والبنك الدولي، ومبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية (OPHI)، وبنك التنمية الآسيوي (ADB). كما أشارت عدة جهات مجيبة إلى القيمة المالية لهذه المشاريع. وبما أن القيم المُبلغ عنها محددة بعملات مختلفة وتخص مشاريع تختلف في المدة الزمنية اللازمة لتنفيذها، وتعكس ترتيبات تمويل متنوعة، ولأن بعض الجهات المجيبة أفادت بأن أرقامها لا تزال قيد التحقق من خلال مقارنتها بالوثائق الرسمية، فإن هذه القيم لم تصنف ولم تكن موضوعاً للمقارنة بين البلدان في هذا التقرير.



الدورة الخامسة عشرة للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي جدة، المملكة العربية السعودية 30-29 سبتمبر 2026

وبخصوص السؤال المتعلق بعدد الاجتماعات أو ورشات العمل التي نظمتها أو شاركت فيها الجهة المجيبة على الاستبيان على مستوى منظمة التعاون الإسلامي منذ أكتوبر 2025، أفادت 8 جهات مجيبة أنها نظمت أو ساهمت في تنظيم مجموعة من الأنشطة، تراوحت الإجابات بين 2 و 15 نشاطا. غطت هذه الأنشطة مجموعة من المواضيع، بما في ذلك مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، وإحصاءات الفقر والحماية الاجتماعية، والتعدادات الزراعية، وإحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر والقدرة التنافسية، والتجارة الرقمية، وإطار مؤشرات السياحة الإسلامية.

فيما يتعلق بالمشاركة في الاجتماعات وورشات العمل والدورات التدريبية وباقي الأنشطة الإحصائية على مستوى منظمة التعاون الإسلامي والمستوى الدولي منذ أكتوبر 2025، أكدت 20 جهة مجيبة على الاستبيان مشاركتها في الأنشطة الإحصائية على مستوى المنظمة والمستوى الدولي. وأفادت هذه الجهات أن المشاركة غطت مجموعة متنوعة من الأنشطة. وبحسب الأرقام المحددة الواردة في الردود على الاستبيان، تراوحت المشاركة المبلغ عنها بين نشاط واحد (1) و 147 نشاطا. وشملت هذه الأنشطة اجتماعات وورشات عمل وندوات عبر الإنترنت ودورات تدريبية واجتماعات لفرق الخبراء وندوات وزيارات دراسية وأنشطة أخرى لبناء القدرات نظمتها أو شاركت في تنظيمها سيسرك والأمم المتحدة ومنظمات إحصائية إقليمية وهيئات إحصائية دولية أخرى.

وتماشيا مع مؤشر الأداء الرئيسي للإجراء الرئيسي الأول في إطار الهدف الاستراتيجي 2.1، نظمت أمانة اللجنة الإحصائية للمنظمة "اجتماع المتابعة الخاص بالدورة الرابعة عشرة للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي" على هامش الدورة السابعة والخمسين للجنة الإحصائية للأمم المتحدة، وذلك في 4 مارس 2026. وحضر الاجتماع، إلى جانب ممثل البنك الإسلامي للتنمية والمعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، 31 مندوبا من مكاتب الإحصاء الوطنية من 15 بلدا عضوا في منظمة التعاون الإسلامي.

وناقش المشاركون في الاجتماع واتفقوا على تنفيذ القرار الصادر عن الدورة الرابعة عشرة للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي، وبنود جدول أعمال الدورة الخامسة عشرة للجنة المقرر عقدها خلال فترة 29-30 أكتوبر 2026 في مدينة جدة، المملكة العربية السعودية. وتواصلت أعمال اجتماع المتابعة بنقاش تفاعلي حول تعزيز التعاون الإحصائي وتوسيع نطاق جدول أعمال اللجنة الإحصائية للمنظمة.

المجال الاستراتيجي 2: تنمية القدرات الإحصائية

الهدف الاستراتيجي 1.2: ضمان أن يكون تحديد الاحتياجات والقدرات الإحصائية للنظم الإحصائية الوطنية قائما على الأطر الدولية

لرصد التقدم المحرز في إطار هذا الهدف الاستراتيجي، تضمن الاستبيان سؤالا بخصوص ما إذا كانت الجهات المجيبة قد سلمت الاستبيان المتعلق ببرنامج بناء القدرات الإحصائية (StatCaB) لفترة السنتين 2026-2027. أكدت 14 من أصل 23 جهة مشاركة في الاستبيان أنها سلمته بعد تعبئته، في حين أفادت 4 جهات أنها بصدد تعبئة الاستبيان في الوقت الراهن. ووفقا لسجلات أمانة اللجنة، لغاية 14 سبتمبر 2026 سلمت 19 من أصل 23 جهة الاستبيان المتعلق ببرنامج بناء القدرات الإحصائية لفترة السنتين 2026-2027 بعد تعبئته.

واستفسر الاستبيان أيضا بخصوص ما إذا كانت الجهات المجيبة على دراية بقائمة خبراء الإحصاء (ROSE)، التي يمكن الاطلاع عليها من خلال الرابط: <https://www.sesric.org/rose.php>. أجابت 15 جهة بـ "نعم" و 7 جهات بـ "لا". ويهدف الترويج للمنصة وتحسين جودة سجلاتها، وجهت الأمانة مذكرة في 19 ديسمبر 2025 إلى مكاتب الإحصاء الوطنية لجميع البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، دعيتها إلى استكشاف خصائص البحث التي توفرها المنصة واستعراض وتحديث سجلات الخبراء التابعين لمؤسساتها المسجلين مسبقا في المنصة، وتشجيع المسؤولين والخبراء المؤهلين للإقبال على تسجيل أسمائهم في القائمة. وبهذا الخصوص، تواصل الأمانة المتابعة مع مكاتب الإحصاء الوطنية من خلال رسائل عبر البريد الإلكتروني بغرض تقديم معلومات عن قائمة خبراء الإحصاء لتعزيز مستوى الوعي بالأدوات المتاحة.



الدورة الخامسة عشرة للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي جدة، المملكة العربية السعودية 29-30 سبتمبر 2026

ولتحقيق مؤشر الأداء الرئيسي المتعلق بالإجراء الرئيسي الأول في إطار الهدف الاستراتيجي 1.2، عممت أمانة اللجنة الإحصائية النسخة المحدثة لاستبيان برنامج بناء القدرات الإحصائية لفترة 2026-2027، وذلك في 16 أكتوبر 2025. صمم هذا التحديث بناء على تصنيف الأمم المتحدة للأنشطة الإحصائية (CSA 2.0). ولحدود 14 سبتمبر 2026، توصلت الأمانة برودود من مكاتب الإحصاء الوطنية من 28 بلدا عضوا في منظمة التعاون الإسلامي. وللرفع من مستوى الاستجابة، بتاريخ 19 أغسطس 2026 أرسل سيسرك رسالة تذكير أخرى للبلدان التي لم يرد منها بعد ردا على الاستبيان المتعلق ببرنامج بناء القدرات الإحصائية. ومن المقرر تعميم الاستبيان الخاص ببرنامج بناء القدرات الإحصائية لفترة السنتين 2028-2029 في شهر أكتوبر 2027. ستضمن هذه النسخة الجديدة من الاستبيان موضوع المالية الإسلامية لتحديد احتياجات وقدرات البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي فيما يتعلق بإنتاج ونشر المؤشرات المالية الإسلامية (IFIs).

الهدف الاستراتيجي 2.2: تنفيذ أنشطة تنمية القدرات الإحصائية بناء على أجندة التنمية على صعيد منظمة التعاون الإسلامي وعلى الصعيد الدولي

لتقييم التقدم المحرز في إطار هذا الهدف الاستراتيجي، تضمن الاستبيان أسئلة تتعلق بعدد أنشطة تنمية القدرات التي استفاد منها أعضاء اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي وقيمتهما المالية، وعدد أنشطة بناء القدرات التي قدمها واستفاد منها كل عضو في اللجنة الإحصائية للمنظمة. وما إذا كان أعضاء اللجنة على دراية بمستودع المواد المرجعية لبرنامج سيسرك لبناء القدرات الإحصائية، الذي يمكن الاطلاع عليه من خلال www.oicstatcom.org/refmaterials.php.

وبالنسبة لعدد أنشطة تنمية القدرات التي استفاد منها أعضاء اللجنة منذ أكتوبر 2025، أبلغت 15 جهة مجيبة على الاستبيان عن عدد الأنشطة التي قدمها سيسرك واستفادت منها هذه الجهات، إذ بلغ عددها 18 نشاطا.

وبخصوص السؤال المتعلق بعدد الأنشطة التي شارك فيها أعضاء اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي خبراتهم مع باقي البلدان الأعضاء في المنظمة في إطار برنامج بناء القدرات الإحصائية منذ أكتوبر 2025، تراوحت الإجابات الواردة من 14 جهة بين 0 و 8 دورات تدريبية.

وأجابت 14 جهة مشاركة في الاستبيان بـ "نعم" بخصوص السؤال المتعلق بمدى إحاطتها بمستودع المواد المرجعية لبرنامج سيسرك لبناء القدرات الإحصائية، فيما أجابت 8 جهات بـ "لا". وبعثت أمانة اللجنة الإحصائية رسائل عبر البريد الإلكتروني بغرض تقديم معلومات عن المستودع بالنسبة للجهات التي ليست على دراية به.

وبخصوص أنشطة الأمانة في إطار الإجراءات الرئيسية للهدف الاستراتيجي 2.2، فقد تم التخطيط لعدد من أنشطة بناء القدرات الإحصائية لعامي 2026 و 2027 ونفذ بعضها، ويشمل ذلك دورات تدريبية إحصائية وندوات عبر الإنترنت وزيارات دراسية وحلقات نقاش وورشات عمل، إلى جانب أساليب تنفيذ أخرى. فبين تاريخ 3 أكتوبر 2025 و 28 سبتمبر 2026، أجرت الأمانة ما مجموعه 38 نشاطا إحصائيا، 9 منها دورات تدريبية إحصائية و 3 منها عبارة عن بعثات فنية، وزيارتين دراسيتين (2)، و 19 ورشة عمل واجتماعات دولية، و 5 ندوات عبر الإنترنت. شارك في هذه الأنشطة أكثر من 1500 مشارك من جميع البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وقدم محتوى هذه الأنشطة إحصائيون ومسؤولون كبار وخبراء من 14 بلدا عضوا في المنظمة إلى جانب الدعم المقدم من خلال التعاون مع 37 منظمة دولية وإقليمية ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي.

وفيما يتعلق بعدد أنشطة بناء القدرات الإحصائية التي نظمت بالتعاون مع منظمات إقليمية ودولية خلال الفترة نفسها (معظمها بزيادة من البلدان الأعضاء بمساهمات من منظمات دولية وإقليمية)، نظم سيسرك 32 نشاطا، شملت 18 ورشة عمل واجتماعات



الدورة الخامسة عشرة للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي جدة، المملكة العربية السعودية 30-29 سبتمبر 2026

دولية و 7 دورات تدريبية إحصائية، وبعثتين فنييتين (2) و 5 ندوات عبر الإنترنت. وقد نفذت هذه الأنشطة بالتعاون مع المنظمات والمؤسسات التالية: المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية (AITS)، وصندوق النقد العربي (AMF)، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية (AOAD)، ومؤسسة مراكز مكافحة الأمراض والوقاية منها (CDC)، واللجنة الإحصائية المشتركة بين الدول التابعة لرابطة الدول المستقلة (CIS-STAT)، واللجنة الدائمة لمنظمة التعاون الإسلامي للتعاون العلمي والتكنولوجي (COMSTECH)، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (ESCAP)، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA)، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، والمركز الإحصائي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية (GCC-STAT)، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة (ICDT)، والوكالة الدولية للطاقة (IEA)، والجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا (IIUM)، والمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي (IOFS)، والمنظمة الدولية للهجرة (IOM)، والبنك الإسلامي للتنمية (IsDB)، والاتحاد الدولي للاتصالات (ITU)، والجامعة الإسلامية للتكنولوجيا (IUT)، وجامعة الدول العربية (LAS)، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD)، والأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي (OIC-GS)، ومركز منظمة التعاون الإسلامي للعمل (OIC LC)، ومنظمة Open Data Watch، والشراكة في مجال الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين (PARIS21)، والمعهد الإحصائي لآسيا والمحيط الهادئ (SIAP)، ومعهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية (SMIC)، ومنظمة الأمم المتحدة للسياحة (UN Tourism)، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا (UNECE)، ومعهد اليونسكو للإحصاء (UNESCO UIS)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR)، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO)، وشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة (UNSD)، ومنظمة تنمية المرأة (WDO)، ومنظمة الصحة العالمية (WHO)، والبنك الدولي.

المجال الاستراتيجي 3: التحديث والابتكار في مجال الإحصاءات

الهدف الاستراتيجي 1.3: تحديث آليات الإدارة والأطر المؤسسية لتمكين النظم الإحصائية الوطنية من تلبية المتطلبات والفرص الناشئة في عالم البيانات المتطور باستمرار

لرصد التقدم المحرز في إطار هذا الهدف الاستراتيجي، تضمن الاستبيان أسئلة تتعلق بوجود قوانين إحصائية وأطر تنظيمية تتماشى مع المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية (FPOS)، وإدراج مبادئ البيانات المفتوحة في العمليات الإحصائية لأعضاء اللجنة الإحصائية وباقي مكونات نظمهم الإحصائية الوطنية.

أجابت 22 جهة من أصل 23 جهة مجيبة على الاستبيان بـ "نعم" بخصوص توفرها على قوانين إحصائية وأطر تنظيمية متوافقة مع المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية. وبالنسبة لإدماج مبادئ البيانات المفتوحة في العمليات الإحصائية، أجابت 12 جهة بـ "نعم"، و 9 بـ "جزئياً"، و جهة واحدة (1) بـ "لا".

ولتحقيق مؤشر الأداء الرئيسي المتعلق بالإجراء الرئيسي الأول في إطار الهدف الاستراتيجي 1.3، تخطط أمانة اللجنة الإحصائية لتنظيم ورشة عمل في 2027 بشأن تحديث التشريعات الإحصائية.

الهدف الاستراتيجي 2.3: تيسير عملية تطبيق أطر هيكلية إحصائية جديدة لتحسين عمليات إنتاج ونشر الإحصاءات

لتقييم التقدم المحرز في إطار هذا الهدف الاستراتيجي، طلب من الجهات المجيبة على الاستبيان بيان مدى تطبيق مؤسساتهم لأربعة أطر هيكلية إحصائية، ويتعلق الأمر بكل من النموذج العام لأنشطة المنظمات الإحصائية (GAMSO الإصدار 1.2)، والنموذج العام



الدورة الخامسة عشرة للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي جدة، المملكة العربية السعودية 2026-30 سبتمبر

لإجراءات العمل الإحصائية (GSBPM الإصدار 5.2)، والنموذج العام للمعلومات الإحصائية (GSIM الإصدار 2.0)، والهيكل الموحد لإنتاج الإحصاءات (CSPA الإصدار 2.0). وطلب منهم أيضا تقييم مدى التطبيق باستخدام مقياس مكون من أربع درجات، يتراوح بين "غير مطبق" إلى "مطبق بالكامل"، مع تقديم توضيحات عند الاقتضاء.

فبخصوص النموذج العام لأنشطة المنظمات الإحصائية (GAMSO الإصدار 1.2)، أفادت جهتان (2) بأن الإطار مطبق بالكامل، فيما أشارت 4 جهات مجيبة على الاستبيان إلى أنها تطبق النموذج جزئيا، وأشارت جهتان إلى أن التنفيذ لا يزال في مرحلة التجربة أو في طور التنفيذ. وأفادت 8 جهات مجيبة أخرى بأن هذا النموذج غير مطبق لديها. وبالإضافة إلى ذلك، أشارت جهة واحدة (1) إلى أن النموذج مطبق لديها لكن ليس على أساس منتظم. وأوضحت إحدى الجهات المجيبة على الاستبيان أن الإصدار 1.2 من النموذج قد ترجم، وأن العمل جارٍ لدعم تنفيذه على مستوى الإدارات القطاعية بالمؤسسة، في حين أشارت جهة مجيبة أخرى إلى أن الأطر الهيكلية الإحصائية تُطبق لدعم تحديث النظام الإحصائي وتوحيد المعايير والتحسين المستمر لعمليات إنتاج الإحصاءات داخل المؤسسة.

وفيما يتعلق بالنموذج العام لإجراءات العمل الإحصائية (GSBPM الإصدار 5.2)، أفادت 7 جهات مجيبة على الاستبيان تطبيق النموذج تطبيقا كاملا، وأوردت جهتان (2) أنها طبقت النموذج جزئيا، وأشارت جهة واحدة (1) إلى أنها بصدد تنفيذ النموذج، في حين أفادت 3 جهات مشاركة في الاستبيان بأن النموذج غير مطبق لديها. وقدمت جهات مجيبة أخرى ردودا وصفية أشارت من خلالها إلى تطبيق إصدار سابق من النموذج، أو تطبيقه على نحو غير منتظم، أو تنفيذه دون اتباع نهج موحد.

وفيما يتعلق بالنموذج العام للمعلومات الإحصائية (GSIM الإصدار 2.0)، أفادت جهة مجيبة واحدة (1) بأنها تطبق النموذج تطبيقا كاملا، وأوردت جهتان (2) أنها طبقت النموذج جزئيا، وأشارت جهتان أيضا (2) إلى أنها بصدد تنفيذ النموذج، في حين أفادت 8 جهات مشاركة في الاستبيان بأن النموذج غير مطبق لديها. وأشارت إحدى الجهات إلى أن النموذج غير مستخدم لديها إطلاقا.

أما فيما يتعلق بالهيكل الموحد لإنتاج الإحصاءات (CSPA الإصدار 2.0)، فقد أفادت 12 جهة مجيبة على الاستبيان بأن الإطار غير مطبق لديها، في حين أشارت جهة واحدة (1) إلى أنه غير مستخدم. وأفادت جهة واحدة بالتطبيق الجزئي للهيكل. وبذلك تشير النتائج، إلى أن الهيكل هو أقل الأطر تطبيقا من بين الأطر الأربعة موضوع التقييم، إذ أفادت معظم الجهات المجيبة بعدم تطبيقه رسميا لديها.

وبخصوص تطوير و/أو تنفيذ استراتيجيات لإدراج التعلم الآلي والذكاء الاصطناعي في عمليات جمع ومعالجة وتحليل ونشر البيانات الإحصائية، أفادت 9 جهات مجيبة بأن مؤسساتهم قد طوّرت و/أو نفذت استراتيجيات من هذا القبيل، في حين أشارت 12 جهة إلى أنها لم تقم بذلك.

ومن بين الجهات التي أفادت بإدراج الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي، قدّمت 5 جهات عددا معينا من العمليات أو التطبيقات الإحصائية التي استفادت من الميزات التي تقدمها هذه التكنولوجيات، حيث تراوحت الأرقام بين تطبيقين (2) ونحو 8 تطبيقات. وقدمت جهات مجيبة أخرى وصفا لتطبيقات الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي دون تحديد عدد معين، شملت تطبيقات في جمع البيانات الرقمية ورسم الخرائط، وتقييم جودة البيانات، والتصنيف والترميز الآليين، والتنبؤ، واستخراج البيانات من الويب وزيادة البيانات، ونشر الإحصاءات.

ولتحقيق مؤشر الأداء الرئيسي المتعلق بالإجراء الرئيسي ضمن الهدف الاستراتيجي 2.3، تعتزم أمانة اللجنة تنظيم ندوة عبر الإنترنت خلال عام 2027 بشأن تطبيق النماذج العامة للإنتاج والهيكلية الإحصائية، مع التركيز بوجه خاص على GMSO وGSBPM وCSPA.



الدورة الخامسة عشرة للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي
جدة، المملكة العربية السعودية 30-29 سبتمبر 2026

المجال الاستراتيجي 4: المعايير والتصنيفات الموحدة في مجال الإحصاءات

الهدف الاستراتيجي 1.4: تعزيز عملية مواءمة المفاهيم والتصنيفات والمنهجيات المستخدمة في أداء الأنشطة الإحصائية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لتعزيز التناغم على صعيد النظم الإحصائية

لرصد التقدم المحرز في إطار هذا الهدف الاستراتيجي، تضمن الاستبيان أسئلة حول عدد الدلائل التي يسترشد بها مجمعو الإحصاءات على الصعيد الوطني التي يتمثل دورها في مواءمة المفاهيم والتصنيفات والمنهجيات الإحصائية مع المواصفات والمعايير المعمول بها على الصعيد الدولي، ووجود مستودعات عبر الإنترنت تضم هذه المواصفات والمعايير في النظم الإحصائية الوطنية للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، ومستوى مشاركة أعضاء اللجنة الإحصائية للمنظمة في القرارات الرئيسية (الحاجة والمستوى والنطاق) في البرامج الدولية لإجراء المسوح.

حددت بعض الجهات المجيبة مجموعة متنوعة من الجهات الوطنية والمؤسسية القائمة على إعداد الإحصاءات والمسؤولة عن إنتاج الإحصاءات الرسمية، بما في ذلك الوزارات والبنوك المركزية والهيئات الحكومية المتخصصة. كما أوردت وجود دلائل منهجية ومبادئ توجيهية ووثائق مرجعية أخرى تُستخدم لمواءمة إنتاج الإحصاءات مع المعايير والقواعد المعمول بها دولياً. فقد حددت إحدى الجهات المجيبة 32 منهجية إحصائية وطنية ودولية، وقدمت وثائق داعمة تغطي مجالات من قبيل مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، وإحصاءات أسعار المستهلك، ومؤشرات أسعار المساكن، والأسعار والتعريفات المنظمة، ومؤشرات أسعار المنتجين، والتعديل الموسمي، وإحصاءات السكان والإحصاءات الجنسانية، وميزان الطاقة، والاقتصاد الأخضر والتنمية، والإحصاءات الصناعية وإحصاءات البناء، والزراعة، وميزانيات الغذاء. وهذه المنهجيات، حيثما أمكن، تتماشى مع المعايير الدولية والبيانات الوصفية، بما في ذلك البيانات الوصفية العالمية لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة.

وبخصوص توفر مستودعات عبر الإنترنت تضم هذه المواد، أجابت 17 جهة بـ "نعم" و 5 جهات بـ "لا".

وفيما يتعلق بمستوى المشاركة في القرارات الرئيسية بشأن برامج المسح الدولية، أجابت 3 جهات بـ "مرتفع جداً"، و 7 جهات بـ "مرتفع"، و 6 جهات بـ "متوسط"، في حين أجابت 3 جهات بـ "منخفض". لم تشر أي جهة مشاركة في الاستبيان بـ "منخفض جداً". وأفادت جهتان بوجود مستوى متوسط من المشاركة في القرارات الرئيسية المتعلقة ببرامج المسح الدولية. وأشارت إحدى الجهتين إلى أنها، بصفتها جهة منفذة، يطلب منها بانتظام من جانب المنظمات الدولية تنفيذ مسوح ذات منهجيات محددة مسبقاً، حيث يتمحور دورها الرئيسي حول تخطيط وتنسيق وتنفيذ عملية جمع البيانات وفقاً للمعايير المنهجية التي يحددها الشركاء الفنيون والماليون. ومن جهة أخرى، أفادت الجهة الثانية أيضاً إلى أنه غالباً ما تتولى الجهات الدولية الشريكة قيادة القرارات الرئيسية، بينما تشارك مؤسسة هذه الجهة المجيبة في برامج مثل المسوح العنقودية متعددة المؤشرات (MICS) والمسوح الديموغرافية والصحية (DHS) وبرامج بناء القدرات الإحصائية ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة، بالتعاون مع الأمم المتحدة وسيسرك، وتسهم بصفة خاصة في تكييف تصميم المسوح، وجمع البيانات، ومواءمة التقارير الوطنية.

الهدف الاستراتيجي 2.4: السعي إلى تطوير منهجيات مشتركة لمؤشرات إحصائية مختارة خاصة بالبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

لتقييم التقدم المحرز في إطار هذا الهدف الاستراتيجي، تضمن الاستبيان أسئلة حول عدد مكونات النظم الإحصائية الوطنية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي التي تقدم تقاريرها عن منهجية المؤشرات المالية الإسلامية الاحترازية والهيكلية (PSIFs) إلى مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) ووجود منهجيات وطنية لجمع وتصنيف ومعالجة ونشر بيانات السياحة الإسلامية.



الدورة الخامسة عشرة للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي جدة، المملكة العربية السعودية 29-30 سبتمبر 2026

بالنسبة للسؤال الأول، أكدت 5 جهات أن مؤسساتها تعمل على جمع وتصنيف البيانات المتعلقة بالمؤشرات المالية الإسلامية الاحترازية والهيكلية والإبلاغ عنها، فيما أجابت 18 جهة بـ "لا". وفيما يخص وجود منهجية وطنية خاصة ببيانات السياحة الإسلامية، أجابت أربع جهات بـ "نعم"، ولم تفد أي جهة بأنها تعمل حالياً على تطوير منهجية بهذا الخصوص، فيما أجابت 19 جهة بـ "لا". ولتسهيل تنفيذ مؤشر الأداء الرئيسي ذي الصلة، تخطط أمانة اللجنة لإدراج موضوع المالية الإسلامية في استبيان برنامج بناء القدرات الإحصائية لفترة السنتين المقبلتين.

المجال الاستراتيجي 5: تحسين الجودة في مجال الإحصاءات

الهدف الاستراتيجي 1.5: تحسين مستوى إنتاج بيانات ذات جودة عالية ومتاحة للجميع و آنية ومتسمة بالموثوقية ومفصلة حسب جميع الخصائص ذات الصلة في السياقات الوطنية بما يتماشى مع الخطط الإنمائية على مستوى منظمة التعاون الإسلامي والمستوى الدولي.

لرصد التقدم المحرز في إطار هذا الهدف الاستراتيجي، تضمن الاستبيان سؤالاً بخصوص ما إذا كان أعضاء اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي قد راجعوا وحدثوا إطارهم الوطني لضمان الجودة (NQAF) بما يتماشى مع دليل الأمم المتحدة للأطر الوطنية لضمان الجودة (UN NQAF) (2019)، وطلب منها أيضاً تحديد أي من أداتي الأمم المتحدة للجودة لعام 2025 قد اعتمدتها مؤسستهم أو بدأت في تنفيذها.

أكدت 15 جهة مجيبة على الاستبيان أن مؤسساتها راجعت وحدثت إطارها الوطني لضمان الجودة بما يتماشى مع دليل الأمم المتحدة للأطر الوطنية لضمان الجودة (2019)، في حين أفادت 7 جهات بعدم قيامها بذلك.

وفيما يتعلق بأداتي الجودة الصادرتين عن الأمم المتحدة في عام 2025، أفادت بعض الجهات المجيبة بأنها تعتمد أو تنفذ نموذج النضج حول ثقافة الجودة في الإحصاءات الرسمية، أو الوحدة الخاصة بضمان الجودة عند استخدام المصادر الإدارية ومصادر البيانات الأخرى (AOS)، أو كليهما.

وأشارت 6 جهات مجيبة على الاستبيان أنها عبأت قائمة التقييم الذاتي وفقاً لدليل الأمم المتحدة للأطر الوطنية لضمان الجودة، في حين أفادت 10 جهات أخرى بأنها تعتزم تعبئتها في عام 2027 و/أو 2029، وأفادت 5 جهات بأنها لم تضع خطة لذلك بعد. وأكدت 14 جهة مجيبة على الاستبيان بأن نتائج التقييم الذاتي ستستخدم لإرشاد عملية وضع خطة لتحسين الجودة. وفيما يتعلق بوجود وحدة قائمة وفاعلة للجودة، أو ما يماثلها، مسؤولة عن إدارة الجودة، أجابت 16 جهة بـ "نعم"، بينما أجابت 5 بـ "لا".

ومن ناحية أخرى، أفادت 5 جهات بأنها طورت خطة عمل لثقافة الجودة وقدمتها للإدارة، في حين أشارت 7 جهات إلى أنها بصدد إعداد خطة من هذا القبيل، وأبلغت 9 جهات بأنها لم تشرع بعد في إعدادها.

الهدف الاستراتيجي 2.5: النهوض بقدرات البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في مجال استخدام السجلات الإدارية بغية إنتاج إحصاءات ذات جودة عالية وذات دور محوري في عملية رصد الخطط الإنمائية على مستوى المنظمة والمستوى الدولي

لتقييم التقدم المحرز في إطار هذا الهدف الاستراتيجي، تضمن الاستبيان أسئلة حول وجود أطر تنظيمية تمكن أعضاء اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي من استخدام السجلات والبيانات الإدارية في العمليات الإحصائية، وعدد باقي مكونات النظام



الدورة الخامسة عشرة للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي
جدة، المملكة العربية السعودية 29-30 سبتمبر 2026

الإحصائي الوطني التي أدرجت السجلات والبيانات الإدارية في عملياتها الإحصائية، وقدر الأموال التي أنفقت لإنشاء أو صيانة البنية الأساسية والنهوض بقدرات الموارد البشرية لدمج السجلات الإدارية.

بالنسبة للسؤال الأول، أكدت 17 جهة مجيبة وجود أطر تنظيمية تمكن مؤسساتها من استخدام السجلات والبيانات الإدارية في عملياتها ذات الصلة، فيما أجابت 6 جهات بـ "لا".

وبخصوص استخدام السجلات والبيانات الإدارية في إنتاج الإحصاءات، قدمت 17 جهة مجيبة على الاستبيان معلومات عن المخرجات الإحصائية المنتجة باستخدام البيانات الإدارية، حيث تراوحت الأرقام بين 3 و 124 مخرجا إحصائيا.

وفيما يتعلق بأنشطة التدريب المنفذة بشأن ربط السجلات، والسرية، وممارسات ضمان الجودة ذات الصلة بسجلات البيانات الإدارية منذ أكتوبر 2025، قدمت 15 جهة أرقاما محددة، تراوحت بين عدم تنفيذ أي نشاط و 5 أنشطة.

وفيما يتعلق بالمجالس متعددة القطاعات المعنية بحوكمة البيانات أو أي آلية تنسيق أخرى مناسبة، أفادت معظم الجهات بأن هذه الآليات فعالة مسبقا، إذ تراوح عدد الاجتماعات أو أنشطة التنسيق المنعقدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير بين اجتماع واحد ونحو 13 اجتماعا أو نشاطا. كما أفادت بعض الجهات بأن آليات حوكمة البيانات الرسمية لم تُنشأ بعد، لكن الجهود جارية لاستحداثها.

وضمن الجهود المبذولة في إطار هذا الهدف الاستراتيجي، تخطط كذلك أمانة اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي لتنظيم ورشة عمل في 2027 حول استخدام السجلات الإدارية كمصادر للبيانات لرصد الخطط الإنمائية على مستوى منظمة التعاون الإسلامي وعلى المستوى الدولي.